جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة 944_

فترة 2008_2013

من إعداد الطالب: علي باكر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/(مولاي لخضر عبد الرزاق.....أستاذ، جامعة ورقلة)رئيسا

د./ بن ساسي عبد الحافظ ..... (أستاذ محاضر" أ"، جامعة ورقلة)مشرفا ومقررا

د./ميلودي عبد العزيز .....أستاذ محاضر" أ"، جامعة ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم
ومنحني القدرة والصبر و وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى سر النجاح ومن طاعتهما ارتبطت بطاعة الله تعالى والدي الكريمين

وخاصة إلى رمز التفاني والحب ،شمعة حياتي،أمي الغالية

وأسأل الله أن يحفظهما ويجزيهما عنا كل الخير

كما أهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله إخوتي وأخواتي

وإلى جميع أبنائهم

وإلى رفقاء الحياة ة والدرب الجامعي الهواري ،عبد الحق ،بشير،إيمان إسمهان ،محمد ،بلال، وتوأم الروح عوينات محمد نبيل

وإلى كل زملائي في الدفعة ،وكل الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي

وإلى كل زملائي في العمل هاجر،وليد،أسماء، ريم، بوجمعة ،عبد الرؤوف بوسماحة ،قامة ،ياسين،لقصير

وإلي كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

علي

كلمة شكر

الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين والعلم والنعم الأخرى

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من مد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

وبعد شكر الله أتقدم بالأمتنان والتقدير إلى أستاذي الذي أحترمه كثيرا:

الأستاذ المشرف بن ساسي عبد الحافظ على قبوله اللإشراف على هذا البحث وعلى ماقدمه من توجيهات ونصائح على مستوى المنهجية أو المظمون العلمي

ونتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين أشرفو علينا طوال مدة دراستنا

تقبلو من فائق التقدير والأحترام.

علي

الملخص:

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات والتي تهدف إلى تنويع في الأقتصاد و الأهتمام بمختلف المشاريع خارج قطاع المحروقات ، هاته الإصلاحات تمكنها من توفير موارد مالية لا يستهان بها أذ ما تم القضاء على العراقيل التي تقف عائق في سبيل ترقيتها ، وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية وهذا ما ادى الى عدم تطوير وتوسيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع .

هذا الوضع جعل من الدولة تقوم بتسطير مجموعة من البرامج، والتي ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها التنماوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي تساهم في تمويل نسبة معينة من مجموعة من المؤسسات .

و يرتبط دور الهيئات خاصة بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية، والتي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إقامة مشاريعها ، ومن خلال وقوفنا على مساهمة أحد هذه البنوك في تمويل المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمتمثل في البنك الوطني الجزائري –و كالة ورقلة " 944 " – لاحظنا ان النتائج المحققة في مجال تمويله للمشاريع الاستثمارية على العموم مقبولة، على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجه البنوك، والمتمثلة في تعثر القروض المصرفية المقدمة.

SOMMAIRE:

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الإشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الأول : البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	16
خلاصة	19
الفصل الثاني :دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_	
تمهيد	21
المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة _	25
المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _وكالة ورقلة_	30
خلاصة	41
خاتمة	42
المراجع	45
الملاحق	47
الفهرس	57

قائمة الجداول

رقم الجداول	عناوين الجداول	الصفحة
1–1	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
2–1	تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
3–1	تقسيم الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
1–2	عدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة\ 2008 \2013	32
2–2	عدد الملفات المؤهلة و المبالغ وقروض الأستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008\2013	32
3–2	القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة	35
4–2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق كالة تشغيل الشبابANSEJ	35
5–2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق لصندوق الوطني للتأمين CNAC	36
6–2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق الوكالة الوطنية لتسييرANGEM	36
7–2	حركية المؤسسات ص و م لسنة2009 \2008 في ولاية ورقلة	37
8–2	حركية المؤسسات ص و م لسنة2010 \2009 في ولاية ورقلة	37
9–2	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2010\2011 في ولاية ورقلة	38
10–2	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2013\ 2012في ولاية ورقلة	38
11_2	نسب تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل سنة	39
12_2	نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك	39

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	عناوين الأشكال	الصفحة
1–2	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بورقلة (*BNA*) *-944-*	26
2–2	عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قرض الأستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008	32
3–2	مبالغ القروض لاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008	33
4–2	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008	34
5–2	مبالغ القروض الأستغلال المقدمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008	34

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عناوين الملاحق	الصفحة
ملاحق :01	ميزانية المحاسبية لجانب الأصول لسنة 2009\2010	47
ملاحق :02	ميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنة 2009\2010	48
ملاحق :03	ميزانية الأفتتاحية لسنة 2009\2010	49
ملاحق :04	جدول حسابات النتائج لسنة 2009\2010	50
ملاحق :05	الميزانية المحاسبية لجانب الأصول والخصوم لسنة 2010	51
ملاحق :06	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	52
ملاحق :07	ميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنتي2011\2012	53
ملاحق :08	جدول حسابات النتائج لسنتي 2012\2011	54
ملاحق :09	ميزانية المحاسبية لجانب الأصول والخصوم لسنتي2013\2012	55
ملاحق :10	جدول حسابات النتائج لسنتي2013\2012	56

1-توطئة :

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لكل الدول، وذالك للدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80% من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60 %من الوظائف ،لذالك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المرتكزات التنمية الأقتصادية ،حيث أدركت العديد من الدول بإختلاف نموها الأقتصادي أهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في تحقيق التنمية ولذالك اولت لها أهمية كبيرة بتقديم الدعم للنهوض بهذا القطاع ،حيث تجاوزة الدول المتقدمة تلك الصعوبات بفضل الأبتكار و إستخدام تقنيات حديثة مكنتها في التحكم في المخاطر و التكاليف، لكن مثيلاتها في دول النامية والجزائر خاصة لازالت تتخبط وتواجه الكثير من الصعوبات ومن أبرزها مشكلة التمويل التي اصبحت الحاجز الذي يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2-الإشكالية :

ومن هذا نطرح الإشكالية التالية :

" ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟."

ومن خلال هذه الأشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما هو دور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ماهي المعيقات المتعلقة بعملية منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ كيف يتم دراسة طلبات قروض البنكية ؟ وماهي الطرق المستخدمة في منحها ؟

3-فرضيات الدراسة :

إجابة عن الإشكاليات المطروحة ، و بعد الإطلاع على مختلف المراجع و مصادر البحث المتخصصة يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

1-للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبلاد و إعادة الاعتبار لها.

2-إن طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها تواجه العديد من الحاجات .

3-إن عملية منح التمويلات البنكية تكتسيها العديد من المخاطر و البنك يتبع عدة طرق للحد أو التقليل من هذه المخاطر.

4-منهج البحث:

إن نوع الموضوع هو الذي يوجه الباحث إلى نوع المنهج المستخدم ويهدف إلى الإجابة على الإشكالية و صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها المتعلقة بموضوع " دور البنوك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" اتبعنا عند قيامنا بمنهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري وكذالك في دراسة الحالة .

5-أهداف البحث:

نطمح من خلال هذا العمل إلى التعريف بخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإلى قيمتها في الاقتصاد الوطني من خلال علاقتها بمختلف المؤسسات المالية و البنكية بالحصول على مصادر التمويل ا اللازمة للقيام بمهمتها على أكمل وجه.

6-حدود الدراسة :

يهتم هذا الموضوع بدراسة القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة –

. خلال الفترة الممتدة ما بين2008 و2013

7-الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت ب هذه الموضوع قامت بتحليل عناصره المتعلقة بالقروض البنكية وقد تم تناولها في المبحث الثاني من الفصل الأول من الصفحة رقم (16) إلى الصفحة رقم (18) .

8-أهمية الدراسة:

- اعتباره أحد الدعائم الأساسية للإقتصاد الوطني ؛
- أنه يعطي الصورة الحقيقية للنشاطات الأساسية للبنوك ، و إبراز حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلادنا ؛
- لضمان البقاء و الاستمرار لهذه المؤسسات ضمن المنافسة الدولية يتطلب ترقيتها و كذا دعمها من طرف البنوك عن طريق قروض الاستثمار والأستغلا.
- الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الإقتصادية لهذا الموضوع في الآونة الأخيرة و إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما هو إلا دليل على ذلك ؛

- تشغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شغل حيز واسع في الاقتصاد الوطني حيث تمثل 85 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ؛

- تنتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1280 مليار دج من القيمة المضافة و توفر 1724197 منصب شغل.

صعوبات البحث:

لقد واجهت في دراستي لهذا الموضوع عدة صعوبات وذلك منذ بداية الدراسة إلى نهايتها، فقد واجهت مشكل نقص المراجع وضيق الوقت ثم واجهت صعوبة إيجاد مؤسسة أجري عليها دراسة ميدانية لهذا الموضوع وبعدها ظهرت صعوبات في الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية تمويلها من طرف البنوك و أهم مشاكل لتمويل التي تتعرض لها وإبراز واقع هذا التمويل في الجزائر من خلال الدراسات السابقة ودراستنا هذه .

المبحث الأول : البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى توضيح أهم المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الأقتصادي ، كما سنتطرق إلى توضيح كيفية تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك التجارية ، وكذ ا واقع تلك المؤسسات والجهاز المصرفي في الجزائر .

المطلب الأول : مفاهيم اساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سوف نتطرق في هذا المطلب لأهم المفاهيم الأساسية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من دول العالم تنفرد بتعريفات خاصة بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فهناك بعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية .

1. **تعاريف بعض الدول:**

❖ **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:**

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ،1953 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها هي المؤسسات التي يتم إمتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بطريقة مفصلة بلإعتماد على عدد العاملين وحجم المبيعات، ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة: تقدر مبيعاتها سنويا من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.
- ✓ المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة: تقدر مبيعاتها سنويا من1 إلى 5 مليون دولار أمريكي.
- ✓ المؤسسات الصناعية: عدد العمال فيها 250 عامل أو أقل.[1]

❖ **تعريف ألمانيا** : لألمانيا عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهمها :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تمارس نشاط إقتصادي،و لا يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل،وهي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي ،وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأ خطار.[2]

[1] رابح خوني ،رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويليها ، الطبعة الأولى ، مصر 2008

[2] عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003 2004 ، ص11

❖ **تعريف فرنسا:** تُعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية، كرقم الأعمال، وعدد العمال حيث يمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها 5 ملايين فرنك وعدد عمالها لا يتجاوز 500عامل.[1]

❖ **تعريف اليابان:** تُعرف اليابان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستناداً لقانونها الأساسي لعام 1963 ، فأن التعريف المحدد لهاذ القطاع نلخصه في الجدول التالي بحيث نميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط:

الجدول رقم(1-1): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال	طبيعة المؤسسة
المؤسسات الصناعية	أقل من 100 مليون ين	300 عامل او اقل	كبيرة
المؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل	متوسطة
المؤسسات التجارة بتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل	صغيرة

المصدر : عثمان لخلف ، دور ومكانة صناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ، حالة الجزائر ،1992 ، ص11

❖ **تعريف الجزائر:** بعد تبني الجزائر الهيكلة العميقة في بداية الثمانينيات وقبل التسعينات ،ورغبة الجزائر في الأنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، اعطت لهاذا القطاع دور كبير في التنمية ،حيث نتجت عنها وزارة سميت ، بوزارة المؤسسات الصغيرة والموسطة ، والتي أنشأة تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتمادا على المعايير الأوروبية في تصنيفها لهاذه المؤسسات ، وهو التعريف المتعارف عليه في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1_18 المؤرخ في 12-12-2001 على أنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها لملياري دينار جزائري ،او لا يتعدى حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (2-1): تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار / الحجم المؤسسة	الحدود الدنيا والقصوى لعدد المستخدمين	الحدود الدنيا والقصوى لرقم الأعمال دج	الحدود الدنيا والقصوى للحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	من1 الى 10	من1 الى20	من1 الى10
المؤسسة الصغيرة	من10الى49	من 20 الى200	من10الى100
المؤسسة المتوسطة	من50 الى 250	من200 الى 2 مليار	من100الى 500

المصدر : المادة 5،6،7القانون التوجيهي لترقية المؤسسات رقم 01_18المؤرخ في 12_12_2001

[1] Isbelle fitoussi.la PME face a sa banque. 6 performer . frence.1989.p19

[2] يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي ،لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتورة لجامعة الجزائر ،2005،ص32

❖ **تعريف الإتحاد الأوروبي**: عرفها علا أنها "كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها ورقم الأعمال فيها عن 249 و40 مليون أورو على الترتيب"[1] وكما فرق بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي :

الجدول رقم 1-3 : تقسيم الإتحاد الأروبي للموسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار / حجم المؤسسة	عدد المستخدمين	الحد الاقصى لرقم الاعمال (مليون أورو)	الحد الاقصى للموازنة (مليون أورو)
مصغرة	من 1 الى 9		
صغيرة	من 9 الى 49	7	5
متوسطة	من49 الى 249	40	27

المصدر : اسماعيل شعباني ملتقى الوطني الأول حول فرص الإستثمار بولاية ورقلة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المعهد الوطني لتجارة ،يومي 2و3 مارس2004،ص50

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة الاخرى بمجموعة من الخصائص، والتي تظهر في عدة جوانب، اقتصادية، مالية، قانونية، اجتماعية...الخ، ومن أهم هذه الخصائص:

1- سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الأقتصادي.

كما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير، وهذا مايجعلها تتسم بالمرونة والأهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالاسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[2]

2. **مركز للتدريب الذاتي والمرونة على التكيف مع المتغيرات:** إن الطابع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزاً ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي بإستمرار وتحملهم للمسؤليات التقنية والمالية، وهذا مايساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات والخبرات، وهو الشيئ الذي يطور من قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات إستثمارية جديدة، وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم.

[1] اسماعيل شعباني ، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتواسطة ، المعهد الوطني لتجارة ، الجزائر يومي 2،3 مارس 2004،ص50

[2] بوحاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م**، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003، ص4

كما تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الإستثمار أي التحول الى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.[1]

3. **التجديد والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من المحبة وترابط العلاقات الطيبة بين المؤسسة والعملاء الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة.

كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، الأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على تطوير أفكار جديدة تؤثر على ارباحهم، يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل. [2]

4. **دعم المؤسسات الكبيرة واختلاف أنماط الملكية:** يمكن أن تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الواردات الكبيرة، من خلال التخصص في بعض منها، والعمل على نطاق إقتصادي مناسب، وهي بذلك تعمل على توفير شبكة من الإندماج في المؤسسات الكبيرة وتدعيمها، وفي اوقات ما تخضع إلى برامج وإستراتيجيات وعقود مع المؤسسات الكبيرة التي تعمل لها سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

أما من حيث نوعية ملكية هذه المؤسسات فأنه يسود عليها طابع الملكية الفردية او العائلية او شركات الاشخاص، وما النوع الذي يناسب المدخرات الصغيرة والمتوسطة التي يوجد لدى اصحابها قدرات ومهارات تنظيمية متميزة.[3]

بالاضافة الى الخصائص التالية:

- ✓ أعتمادها بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل رأس المال من أجل نموها، ونجد ان أصحاب المؤسسات يعتمدون بشمل كبير على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء الى لتمويل الخارجي.
- ✓ تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير إهتمام المؤسسات الكبيرة، ودرجة المخاطرة فيها ليست بكبيرة, خاصةً مخاطر السوق, فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطار كبيرة نظراً لحجم إستثماراتها وحصتها في السوق.
- ✓ المركزية العالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قرارات مع نظام معلومات تقليدية وبسيطة، والأعتماد على الخبرة والتقدير الشخصي في تسيير أمورها يوم بيوم.[4]

---

[1] :محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص21

[2] : توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص، 26

[3] :هيا بشير بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات ص و م**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص،34،33.

[4] : عاشور كنوش، **تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر**، الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006. ص 134.

الفرع الثاني : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه المعايير من بلد إلى بلد أخر، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية.

أولا: تصنيف حسب طبيعة التوجه:

أ- **المؤسسات العائلية:** وهي مؤسسات تتخذ مكان إقامتها المنزل، وتكون مكونة من مساهمات أفراد العائلة فقط حيث تنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة.

ب- **المؤسسات التقليدية:** يشبه هذا الصنف من المؤسسات الصنف السابق، كما يمكن لهذه المؤسسات الإعتماد على العمل وفق الأجر، وهو ما يتميز به عن النوع الأول، إضافة إلى أن مكان إقامتها مستقل عن المنزل.

ج- **المؤسسات المتطورة وشبه متطورة:** تمتاز عن النوعين السابقين بإستخدامها لتقنيات و تكنولوجيات صناعية حديثة، لأنها تنتج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة.[1]

ثانيا: تصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل:

يصنف هذا النوع من المؤسسات على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى مؤسسات مصنعية و مؤسسات غير مصنعية.

أ- **المؤسسات المصنعية:** يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير مصنعية من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، وإستخدام العمليات الحديثة في التصنيع، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة وإتساع اسواقها.

ب- **المؤسسات الغير مصنعية** يجمع هذا الصنف بين كل من النظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، حيث يعتبر الأول موجه للإستهلاك الذاتي و هو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، أما الثاني الذي يقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين، يبقى نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلع أو منتجات حسب إحتياجات الزبائن

[1] : رحموني الأطرش، **المؤسسات ص و م ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية، الطبعة الاولى، 2011/ ص 26-27

المطلب الثاني :تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيقاتها

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وذالك أمام غياب مؤسسات إئتمانية متخصصة و أسواق مالية جيدة، حيث تدخل من خلال توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الأستغلال وقروض الإستثمار .[1]

الفرع الأول : قروض الأستغلال

تعتبر قروض الأستغلال هي تلك القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالباً لا تتعدى 12 شهراً و تتمثل في :

1- إعتمادات الصندوق :

وهو إتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف شخص وفقاً مدة زمنية محددة وقد يتفق على ان يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة او على دفعات متتالية ، وقد يأخذ فتح الأعتماد شكلاً بسيطاً أو شكل حساب جاري ، وهناك عدة أشكال للأعتمادات الصندوق وهي :

أ-) تسهيلات الصندوق : وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها االمؤسسات وعادة ما يتم اللجؤ إلى مثل هذه القروض في فترات معينة .

ب-) الكشف البنكي : تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصاً في الخزينة ناتجاً عن كفاية رأس المال العامل ،ومدته قصل إلى حوالي سنة ، ويقصد به المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بأن يسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري ، ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها المبالغ تفوق رصيده الدائن في حسابه ،ويتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن .

ج-) قرض الموسم : وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة ، من أجل سد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي .

د-) القرض بالألتزام : في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط ، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، ويكون البنك مخيراً على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بألتزاماته.

[1] حياة نجار ،ماليكة زغيب **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول البنوك النجارية والتنمية الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،7_8 ديسمبر2004

الفرع الثاني : قروض الأستثمار

وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة التي تعتمدها المؤسسات من أجل تغطية إحتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الأستثمارية ،حيث نذكر نوعين من التمويل بالقروض هما :

1-التمويل بالقروض متوسطة الأجل

توجه القرض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة إستعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات و وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ،حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض ، ويلاحظ أن من أهم ما يميز هذه القروض هي فترة السداد التي ذكرة أنها تتراوح بين سنة 1 و10 سنوات إضافة إلى الضمان ، حيث أن البنوك وشركات التأمين تطلب ضماناً يتراوح بنسبة 30 بالمئة ، و60 بالمئة من قيمة القرض ، وكثيرا ما يمنح المقرض إمتيازات من المقترض تتمثل في منحه ألأولوية في شراء الأسهم العادية عند إصدارها .[1]

ويتمثل التمويل المتوسطة الأجل في :

أ- **التموبل للأستئجار**: يعتبر التمويل بلأستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها تمويل المؤسسات الأستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية والسندات و ما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة ، كما يقضي هذا النوع من التمويل عدم إمتلاك الأصول وإنما القيام بدفع إيجار سنوي ، بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي.

ب-**البيع وإعادة التأجير** : هو إتفاق بين مؤسسة وطرف آحر قد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية ،بمقتضاه تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى طرف آخر ، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة وبتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة أصل الأستثمار ، ويبقى الأصل بحوزتها للأنتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل .

ج- **التأجير التشغيلي** : وهو مصدراً تمويلياً للمستأجر بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه كما يؤمن له خدمة الصيانة التي تأخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار، ومن أهم هذه الصيانات الكمبيوتر،ماكينات النسيج ،الشاحنات ، ألآلات .....ألخ.

د- **التأجير التمويلي** : يتميز التأجير التمويلي بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة ،ولا يمكن إلغاؤه لا بد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة ،بالأضافة إلى العائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة ،فا لمؤسسة تقوم بأختيار ماترغب في إستئجاره من السوق،ثم تذهب إلى طرف ثالث غير منتج أو موزع وغالباً ما يكون البنك ، وتتفق معه على شراء هذا الأصل وتقوم هيا بأستئجاره من البنك .[2]

---

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 1999

[2] سمير محمد عبد العزيز ، **التأجيرالتمويلي** ،مكتبة الأشعاع الفنية ، الجزء الأول ،الأسكندرية ، مصر ،2001 ص 75-76

2 التمويل بالقروض الطويلة الأجل

يعتبر الأقراض طويل الأجل عبء و مديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق ويأخذ شكلين هما :

أ- **السندات** : هي الصكوك تعترف بموجبها الشركات المصدرة لها بنيتها إلى شخص الذي يملكها بمبلغ يعادل القيمة المحددة في السند، وتعهدها بالسداد في نهاية الفترة المتفق عليها في السند و لحاملي السندات حقوقاً منها أن لهم الحق في الحصول على الفوائد قبل الدفع أي توزيعات لجملة الأسهم الممتازة و الأسهم العادية ، كما لهم ألأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة .

ب-**القروض طويلة الأجل** : تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية ،حيث تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر ،يتم من خلالها إنتقال الأموال من المقرض إلى المقترض ويتم سداد الفوائد بشكل دوري ،فيما يتم إستهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم سداده مرة واحدة في تاريخ إستحقاق متفق عليه .[1]

الفرع الثالث :معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على أساس إعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ،فأن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الأئتمان لهذا النوع من المؤسسات ، وهو ما يستوجب بنا الوقوف عنده ونسلط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسات ومن بين هذه العوائق نذكر :

أولاً: شفافية المعلومات

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات ص و م كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى ، نظرا لطبيعتها أتجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية وتربط المؤسسات ص و م بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من أتفاقية القرض ، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومات المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك ، وذالك راجع إلى ضعف الإدارة والتسيير وفي تبليغ معلومات واضحة وشفافة ،كما يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات ص و م من عدة نقائص نظراً لتخوف ألإدارة من تبليغ المعلومات المحاسبية والمالية ، مما يصعب على البنوك أخذ صورة شاملة عن نشاطها .

ثانياً: شخصية وسلوك المسير

يرتبط هذا العامل إرتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والقترض ،ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات ص و م ، حيث يتحمل أن يقوم المسيير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف التقليل من المصاريف المالية ومنه ينشأ الخطر المتعلق بأنتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض ، فهذا الأخير لايمكن له ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد "**التمويل و إدارة المؤسسات المالية** " ، دار حامة ،لنشر والتوزيع ،ص 85-86

هذا ألأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات ص و م غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية ، بل بنتائج تخوف البنوك من عدم رغبة الإدارة في تبليغ على كافة المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالوضعية المالية والمحاسبية لنشاط المؤسسة .[1]

ثالثاً: الضمانات

تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات ص و م دوراً فعالاً في تقويم السلوك للمسير ، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له مما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يتعرضه المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي نفس الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة ،وتستند في أتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الإعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها حيث تطلب البنوك من هذه المؤسسات ضمانات شخصية و عينية عالية مقابل تمويل البنك لها وبالقياس إلى أن غالبية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك .

رابعاً: محدودية حجم ونوع التمويل

غالباً ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مع نقص شديد في التمويل الطويل الأجل و فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد ،بغض النظر ما أذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات ،فالفئات التي ليس لها القدرة على الحركية الأستثمارية و لا تملك الخبرة والمؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى تكون هناك ضمانات ، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير .[2]

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا, بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظرا لعدم كفائة الأسواق المالية او غيابها تماما, وهو ماجعل منه محورا اساسيا لتمويل الحركة التنموية في الجزائر, وقد عرف هذا القطاع اصلاحات عديدة منذ الاستقلال, ولكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبء ثقيلا على وظعيته المالية مما حال دون تحقيق الاهداف المرجوة.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تتمار سبها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان, وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى واقع الجهاز المصرفي في الجزائر.[3]

---

[1] العايب الهاشمي ،**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،اطروحة،مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الأقتصادية جامعة الجزائر 2013 ،ص43

[2] فوزية حفيف،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،رسالة ماجستر،كلية العلوم الأقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2009،ص77

[3] بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004، ص 56

1) النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

كانت الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشأت المالية العامة والخاصة, اي ان الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة هو في امتداد للنظام المصرفي الفرنسي, حيث كانت وظيفتها لاساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم.

اما بالنسبة للسياسة الائتمانية فقد كانت انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا, وكانت تخدم ايضا المعمرين, واكبر دليل على ذلك ان المصارف تتركز في المناطق الخاصة بالسكان المعمرين, وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.

وعليه نشأت وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الاولى الجزائريين، بل كان في الكثير من الاحيان نقمة عليهم, نظرا لارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين.

ورغم ذلك فان تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي الى انه يعتبر بمثابة مكسب لم تحضى بيه بقية المستعمرات الفرنسية الاخرى.

2) النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للمستعمريين، حيث ظهرت ازدواجية نظامين مصرفيين، الاول قائم على اساس ليبرالي والثاني على اساس اشتراكي، ولم يكن امام السطات الجزائرية خلال تلك الفترة الحرجة سوى تأميم المنشأة والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد.

الفرع الثاني : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولاً: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات ، ودليلا واضحاً علا أهميتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني ،حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تكثيف النسيج الصناعي.
- ✓ تقديم الدعم للقطاع.
- ✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.
- ✓ وضع سياسة المتابعة.
- ✓ القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.

نلاحظ إن مهام الوزارة هي مهام تخطيط ، وتوجيه ومراقبة ، ليست لها وظيفة تمويلية لكن هذا لا يمنع انها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال لتمويل ، وأن اهتمام الدولة بهذه المؤسسات بدأ منذ1995، أي بعد إبرام اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.[1]

ثانياً:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ENSEJ]

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشحصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتقوم ب:[2]

- ✓ تشجيع كل النشاطات المساعدة على ترقية تشغيل الشباب.
- ✓ تقديم الإستشارات لآصحاب المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الإستثمارية.
- ✓ متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب في إطار إحترامهم لبنود دفتر الشروط.
- ✓ تسير مخصصات الصندوق الوطني من طرف لدعم تشغيل الشباب كالإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد

ثالثاً: وكالة ترقية ودعم الأستثمارات [APSI]

أنشئت هذه الوكالة في تاريخ 5 أكتوبر 1993 وهي وكالة إدارية عمومية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، ومساعدة اصحاب المشاريع على إكمال الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بإقامة المشروعات ، وتقوم ايضاً بمتابعة المشاريع وتقييمها وترقيتها، وكذالك تقديم التسهيلات الجمركية.

رابعاً: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار[ANDI]

أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 تمتاز بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ،حيث تسعى الى أستقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية ومن مهامها مايلي:

- ✓ ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الأستثمارات الوطنية والأجنبية.
- ✓ توفير الخدمات الإدارية من خلال المكاتب الخاصة بهم.
- ✓ الترحيب برجال الأعمال المقيمين والغير المقيمين ومساعدتهم.
- ✓ تسير الصندوق ودعم منح الأمتيازات المتعلقة بالاستثمار.

خامساً: لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الأستثمار[CALPI]

تأسست في سنة 1994 ،حيث تتعلق بكيفيات التسهيل والضمان في مجال منح الأراضي للمستثمرين ، وهي مكلفة بالأستجابة لكل المتطلبات في مجال العقار من طرف المستثمرين، أو وكالة ترقية ودعم الأستثمار.

---

[1] رابح خوني ،حساني رقية ،مرجع سبق ذكره ،ص 3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،قانون رقم 96234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد41، الصادر في 2 جويلية 1996

سادساً: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [FGAR]

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2002 ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزرات ، و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

وقد ساهم هذا الصندوق الى غاية السداسي الأول من 2012 ب: 718 مشروع وتشغيل 33098 عامل، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 18.17 مليار دينار[1]

الفرع الثالث : مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات ص وم في الجزائر

إن تبني البنوك بعد إجراء الإصلاحات لمفهوم الخطر البنكي ،إلا انا هذه الإصلاحات وان كانت قاسية إلا أنها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،لكي تحسن من إنتاجها كماً ونوعاً ومنافسة السوق الأجنبية .

ولقد جاء في القانون التوجيهي المادة 14 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أنه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا جاءت بروتوكلات أتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون ، وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية (BEA,BDL,CPA,BADR ,BNA) على ثلاث مواد هي:[2]

المادة 1: موضوع هذا البوتوكول هو ترقية الوساطة المالية المشتركة بين البنوك وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادة 2: يعمل الطرفين خصوصاً على:

- ✓ توجيه القروض الى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة وتخلق مناصب شغل
- ✓ وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائر
- ✓ توسيع توظيف خطوط القروض
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على التصدير عن طريق تمويل ملائم
- ✓ تطوير منهجية موحدة وتشاورية ذالك بالتعاون مع الوزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث وجلب الأموال الخارجية لدى مقدمي المال الدوليين

[1] سعدون عائشة ،قرومي حميد ،مداخلة بعنوان:**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها** ،المركز الجامعي تمنراست 3_4 مارس 2015

[2] بلعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره ، ص11

- ✓ وضع مبادرة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد برامج لتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.

المادة3: تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من أجل متابعة ترتيبات البروتوكولات المشار إليها في المادة السابقة.[1]

[1] حياة نجار ، مليكة زغيب ، مرجع سبق ذكره ،ص8

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المطلب الأول :أطروحة دكتوراه يوسف قريشي

الإشكالية

حاول الباحث في هذه الدراسة تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال إبراز اهم المحددات التي تفسر كيفية بناء هياكلها التمويلية،وكيفية مقارنتها مع البيئات الإقتصادية الأخرى، وذالك بالأعتماد على الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟وطبيعة سلوكها التمويلي .[1]

منهج الدراسة

حيث إعتمد الباحث في الدراسة على منهج الدراسة الميدانية، التي قام بها على المنهج الوصفي والتحليلي و الأستنتاجي والقياسي المقارن، حيث تم قياس مدى تأثير سياسات الأقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالأقتراض الأجمالي و الأقتراض الطويل الأجل و لأقتراض القصير الأجل بجملة من المتغيرات المستقلة وهي خمسة متغيرات: حجم المؤسسة ،المردودية الأقتصادية للمؤسسة ،مستوى الضمانات ،نمو المؤسسة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .

نتائج الدراسة

وقد توصل الباحث في دراسته إلى تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل غير الأقتراض في المرحلة الأولى ، وفي المرحلة الثانية تفكر في الأقتراض ،مما يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وعن المقارنة بين دراسة الباحث ودراستنا ، نجد أن دراسة الباحث كانت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و أما في دراستنا فسنعتمد على دراسة مصدر التمويل ـــ. البنك .ـــ

المطلب الثاني : مذكرة ماجستير محسن عواطف

الإشكالية

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيفية مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها في الجزائر، وذلك بالوقوف على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و واقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك وكفاية البنوك كمصدر لتمويل الأحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر .

[1] يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص4

وتمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأهم الصعوبات والعوائق التي تواجه نمو هذا القطاع ، وكذا محاولة تقييم علاقة البنك بها ، وإقتراح الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر.[1]

منهج الدراسة

كما أعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج ، بالأضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية والمتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

نتائج الدراسة

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بالدعم المالي فقط ،الذي يمثل أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أن مشكلة التنمويل تتفرع إلى جزئين هما :وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتماشى مع الأقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه الأقتصاد الجزائري ،وغياب ثقافة السوق المالي ، وتعد عموما تجربة وكالة دعم وتشغيل الشباب تجربة ناجحة في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة .

ومن ناحية مقارنة الدراسة حاول الباحث درس العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصيتها والمنتوجات المقدمة من البنك لحل مشكل التمويل وهذا ما يتوافق مع بحثنا المراد إنجازه.

المطلب الثالث : مذكرة ماستر حنان سلاوتي

الإشكالية

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم أنواع تحويلها ،و مدى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلاً من طرف البنوك ،ومعرفة ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية ،كما تم طرح تساؤلات تتمثل في مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ؟ وما مدى طبيعة العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.[2]

[1] محسن عواطف ، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة للأستكمال شهادة الماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2008

[2] حنان سلاوتي ،**تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** .دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الأقتصادية ، تخصص بنوك ومالية.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني ،ودورها في التنمية الإجتماعية ، وإبراز أهم الصيغ التمويلية المبتكرة لمواجهة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الإقتصاد الوطني.

منهج الدراسة

حيث إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من جل جمع المعلومات ،أما فيما يخص الجانب التطبيقي إعتمدا على مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة والأحصائيات، وهو نفس المنهج المتبع في دراستنا.-[1]

نتائج الدراسة

وقد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد إختلاف كبير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدول النامية ، حيث تفضل البنوك تمويل مرحلة توسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لنقص المخاطرة وضمان نسبي للحقوق.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها في الدراسة :

_ علاقة البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة مدين ودائن فقط.

_يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص .

_تساهم البنوك بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] حنان سلاوتي ،**تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** .دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الأقتصادية ، تخصص بنوك ومالية.

خلاصت الفصل :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة و متنوعة ، ولكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها، ومشاكل أخرى متعلقة بالمصدر الممول لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تحول دون تطورها وتنميتها، ومن أجل النهوض بالقطاع و إنعاشه عمدة الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية و هيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري

بوكالة ورقلة

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في الجزائر و تقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل الميزانيات السنوية لها ،و لقد كان لبنك الوطن الجزائري – وكالة ورقلة– هو البنك الذي وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج و أهداف الدراسة عليه للوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

و بما أن بنك الوطني الجزائري يعد من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا في جميع الولايات ،ونظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الوطني الجزائري وكالة —ورقلة– من خلال مبحثين:

المبحث الأول :تقديم بنك الوطني الجزائري وكالة — ورقلة–

المبحث الثاني :دور بنك الوطني الجزائرية —وكالة ورقلة— في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة – ورقلة–

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بقيامه بجميع أشكال العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج[1]

المطلب الأول: : لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة (BNA) 944

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 (BNA)

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم 944 كوكالة فرعية **c** من بين 14 وكالة تابعة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة في 12ديسمبر2007 م،بمقر نهج التحرير الوطني بورقلة و تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه .

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على الدستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966 م، بموجب الأمر 66 / 178 حسب القوانين و يعتبر من البنوك التجارية وأنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية :

- القرض العقاري الجزائري التونسي 10/07/1966
- القرض الصناعي والتجاري 01/07/1967
- بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا 04/05/1968

كما أن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي و والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص، حيت أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الاشتراكية له وكذالك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية و يتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر و أحرى بالخارج تتمثل في:

- شركة الاستثمارات و التمويل بالجزائر IFA ؛
- مؤسسة الخدمات وتجهيزات الأمان AMNAI ؛
- شركة التكوين ما بين البنوك SIRF ؛
- شركة تأدية الصفقات ما بين البنوك النقدية SATIM ؛
- الشركة الجزائرية للتأمين و الاستغلال CAGEX .

أما مساهمات البنك بالخارج فهي :

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE
- الإتحاد الأوسطي للبنوك UMB

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري ،وكالة ورقلة .

- بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة BMIC
- الشركة المختلطة المغربية للتجارة MATICO
- برنامج التمويل للتجارة المغربية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

1–1 الهيكل التنظيمي :

الشكل رقم(1–2) الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بورقلة (*BNA*)-*944*

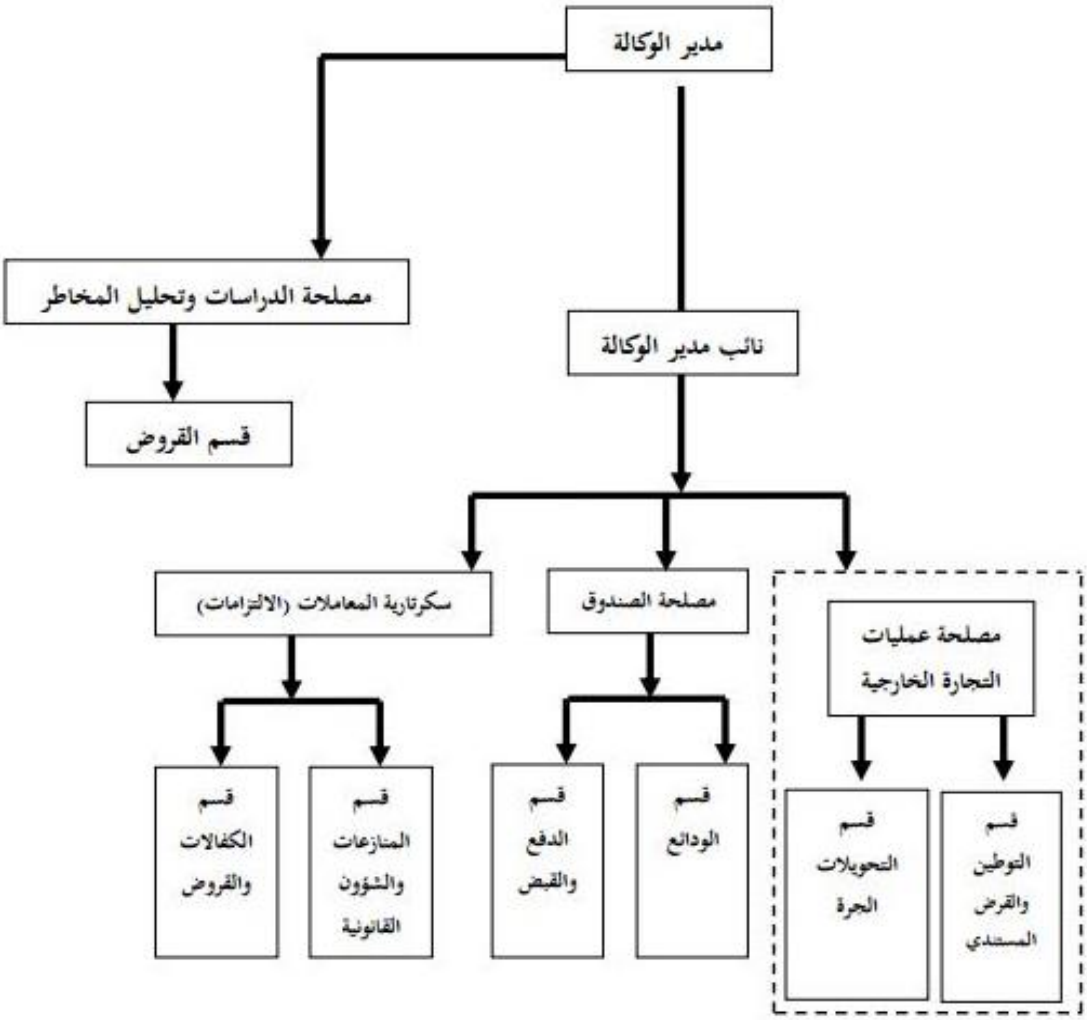

المصدر: الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بورقلة BNA 944

1–2 تقديم الهيكل التنظيمي :

1. **مدير الوكالة** : يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية ورقلة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامو مراقبة تريع الدصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إلصاز الأعمال والبرامج الدتعلقة بالبنك وتتبع لو مباشرة كل من :

1/ مصلحة الدراسات وتحليل الدخاطر: تتكون من أقسام كل قسم مسؤول عن الدراسة الأساسية وعدد هذه الأقسام تعمل لزيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة.

2/ نائب مدير الوكالة : يساعد المدير في أداء مهامه و يخلفه في حالة غيابه.

3/ سكرتاريا المعاملات(الالتزامات) :

- قسم المنازعات والشؤون القانونية: يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .
- قسم الكفالات و القروض: يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة.

4/مصلحة عمليات التجارة الخارجية : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب،في عمليات البيع والشراء(استيراد , تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين(الإقامة)المصرفيون فتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على إتصال دائم مع الدراسلين بالخارج، ويضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة وقسم التوظيف والقرض المستندي.

5/مصلحة الصندوق : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- قسم الودائع : ويقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع وتحديد نوعها, متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء ،وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها, العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

الفرع الثالث: أهداف البنك

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر ما يلي :

- ✓ المساهمة في تحريك عجلة الأقتصاد الوطني
- ✓ العمل على إحتكار تمويل أغلب المشاريع الأقتصادية
- ✓ تحسين نوعية وجودو الخدمات
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء
- ✓ تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل و أكبر في تحصيل الفرص وفي جذب موارد إضافية
- ✓ تحسين التسيير وجعله أكتر فاعلية للتكييف معا التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق
- ✓ توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن

- ✓ تحسين وتطوير أنظمة الدعلومات و الوسائل التقنية
- ✓ فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

الفرع الرابع: وظائف البنك الوطني الجزائري

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة
- التقرب أكثر من المهن الحرة
- خصم الأوراق التجارية
- إعادة تنظيم القروض
- تمويل عمليات التجارة الخارجية
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسالات دون تحفظات كبيرة
- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل
- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية
- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهماً في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذهالدراسة ،و ذلك من أجل الوصول إلى المعلومات و النتائج و تحليل أسباب الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها و استخلاص النتائج لتعميمها حسب الفرضيات التي إقترحناها من أجل نفيها أو إثباتها و ذلك من خلال تحديد الأدوات التالية:

- **طريقة جمع البيانات** : هي عبارة عن جمع الوثائق والبيانات لوصف إجراءات عملية الأئتمان
- **الأدوات المستخدمة في الدراسة** : لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة و هذا من خلال بقائنا المدة المعينة و الخبرة التي أخذناها من البنك ومن الموظفين.
- **الملاحظة** : وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلال العين المجردة و كذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف الدراسات وإيطار من الوظفين حيث توصلت إلى:
  - وجود ثقة بين الدوظفين وتفاهم
  - أما فيما يخص تقديم و دراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آخر حسب طبيعة و انفعال العميل.
- **المقابلة** : وتعتبر كمصدر أولي قمنا به لمعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة وهي دراسة تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مقابلاتنا مع لمجموعة الموظفين في البنك و ذلك لفهم النتائج و تبسيطها، ولقد استعملنا

كذلك في الدراسة مجروعة من المراجع والكتب و الملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة و مواقع الانترنت.

- **الإحصائيات الرسمية و التقارير** :إعتمدنا في هذا البحث على الإحصائيات الرسمية والتقارير كأداة لجمع المعلومات والبيانات ، فالإحصائيات المقدمة من طرف مدير الوكالة بولاية ورقلة حول موضوع البحث تم الأستعانة بها نظراً لأهميتها.

المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات ص و م وكالة رقم- 944-

بعد التعرف على بنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة- من خلال التعرف عليه و معرفة أهم الوظائف التي يقوم بها و كذا مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها ، ومن خلال تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، بحيث نتكلم في المطلب الأول على الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة- و عملية منح الائتمان فيه ، أما المطلب الثاني قروض الاستثمار المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال2013، وفي المطلب الثالث قروض الاستغلال المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 .

المطلب الأول : الضمانات التي يطلبها BNA وعملية منح الائتمان فيه_وكالة ورقلة_

الفرع الأول: الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري مع متعامليه

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أ جل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ،و تختلف هذه الضمانات بأختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي ، أو تجاري،و بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري و هي:

1. الرهن بأنواعه
2. امضاء السند لأمر
3. التأمين الشامل للمشروع.

الفرع الثاني : عملية منح الأئتمان في البنك الوطني الجزائري (BNA)

سنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها بنك الوطني الجزائري للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الاجراءات حسب طبيعة القرض طويل أو متوسط أو قصير الأجل و هذا من ناحية الوثائق المطلوبة و تقنيات الدراسة المتبعة.

1- المقابلة وطلب القرض:

كبديهية أولية فانه يجب ان يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك و من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ،حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة و هناك صيغتان للتمويل :

تمويل ثنائي : يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71 % ،و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة 21

تمويل ثلاثي : مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1% ، و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة 29 % و الطرف الثالث هو البنك و نسبته هي :70%

2- تكوين الملف :

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هنا ك نوعين من القروض:

أ- مكونات ملف قرض إستثماري:

- ✓ طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض
- ✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها .
- ✓ التصريح بالوجود للضرائب ،و هذا ام كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- ✓ تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الاجراء .
- ✓ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .
- ✓ حالة وضعية و تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .
- ✓ وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .
- ✓ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لد ى البنك و مثال ذلك المحلات التجارية ،المعدات الفلاحية..... الخ، و هذا كون المشروع جديد ،أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة و التنمية الريفية الميزانيات الحقيقة و هذا لسنتين أو لثلاثة.

ب-مكونات ملف قرض الأستغلال:

- ✓ طلب خطي من طرف الزبون .
- ✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري .
- ✓ وثيقة تبين حالة العتاد ان وجد .
- ✓ ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .
- ✓ مخطط الخزينة لسنة واحدة .
- ✓ الوثائق الجبائية[1] .

[1] معطيات مقدمة من مصلحة القروض ،البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة-

المطلب الثاني: قروض الأستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _وكالة ورقلة_

وسنخص بالذكر كل الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار التي منحها من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2) الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة\ 2013\2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	450	604	820	1200	2757	540
مبلغ القروض الممنوحة	32332130	84772240	96632950	1093293300	4833141286	54152600

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك- BNA – وكالة ورقلة

و يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : الملفات المؤهلة من القرض الأستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008

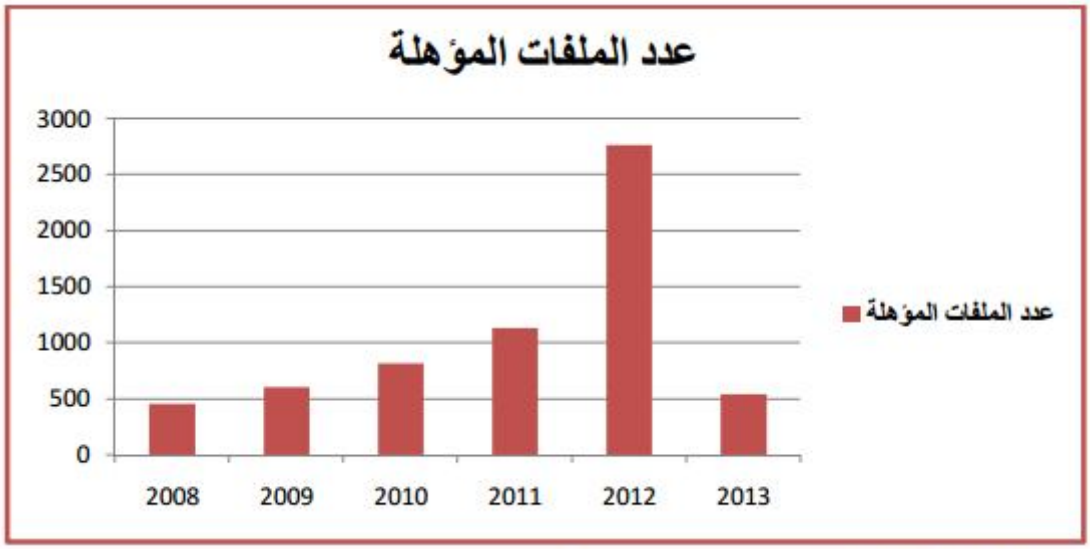

المصدر :من إعداد الطالب و بالأعتماد على الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أنه في سنة 2009 بلغت الزيادة ب 154 ملف ، أما في سنة 2012بلغت الزيادة ب 2307 ملف مقارنة بسنة 2008 ،و هذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة حيث يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم (2–3) : مبالغ القروض لمؤهلة لاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008\2013

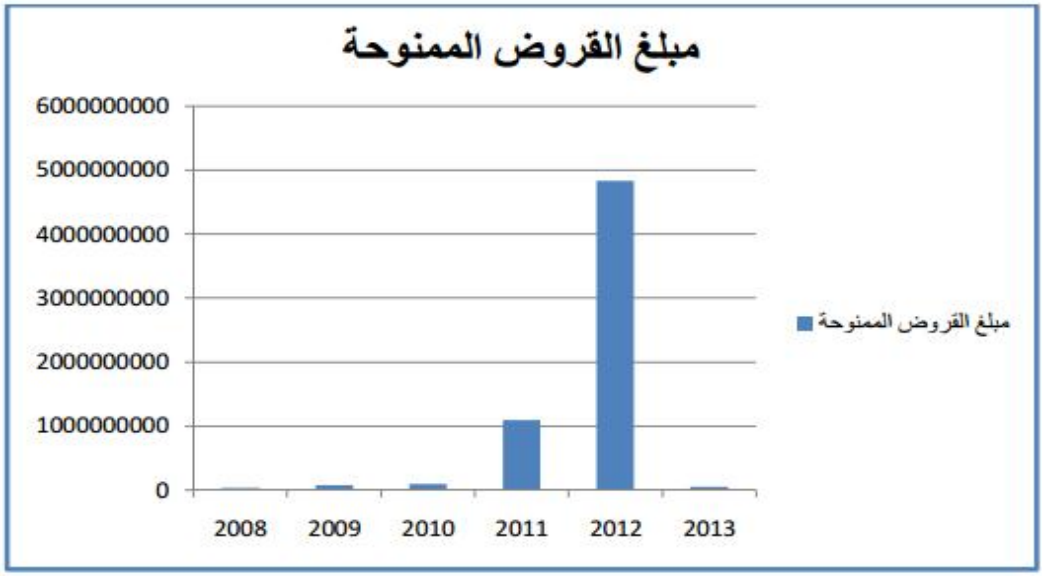

المصدر :من إعداد الطالب بالأعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاعا في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك ، حيث بلغت قيمة الزيادة 52440110مليون دج خلال سنة 2009 ، و تواصل ارتفاع مبلغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليصل الى 4800809156 مليون دج سنة 2012 وهذا مقارنة بسنة 2008

وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه و تعاملات البنكية ، مما يساهم في تطوير المؤسسات لصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث: قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _وكالة ورقلة_

و سيتم في هذا المطلب عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 ، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2_2) : الملفات المؤهلة و المبالغ وقروض الأستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008\2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	150	158	168	181	197	20
مبلغ القروض الممنوحة	103100000	110312000	121417200	133729000	122583940	2458940

المصدر :من أعداد الطالب بالأعتماد على التقارير السنوية لبنك _BNA_

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الإستغلال التي منحها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2_4) : عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008\2013

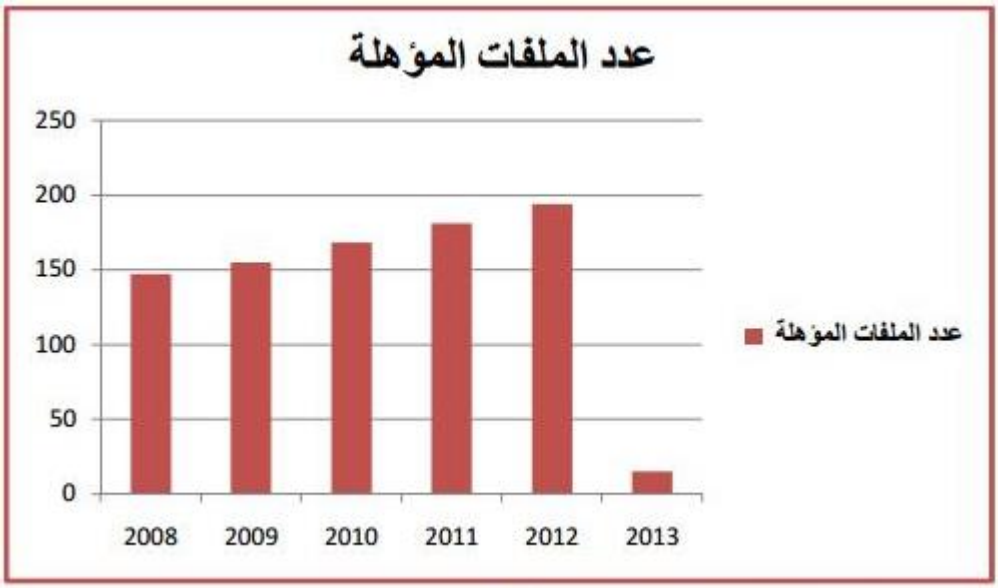

المصدر :من إعداد الطالب بالأعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل نلاحظ أن هناك زيادة تتمثل في عدد الملفات المؤهلة لقروض الأستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث في سنة 2009 بلغت الزيادة ب8 ملفات ،أما في سنة 2012 بلغ عدد الملفات 47 ملف مقارنة بسنة 2008. مما تدل على أن هناك زيادة مستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الأستغلال المقدمة من طلاف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (5–2) : مبالغ القروض الأستغلال المقدمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008\2013

المصدر:من إعداد الطالب بالأعتماد على الجدول أعلاه

وما نلاحظه من الشكل أعلاه أنه يوجد أرتفاع محسوس في مبالغ القروض بالأستغلال المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– حيث بلغت الزيادة ما يقارب 7212000مليون دج سنة 2009 ،لتصل إلى 19483940 مليون دج سنة 2012 مقارنة بسنة 2008.

المطلب الرابع :إحصائيات للقروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013\2008

جدول رقم (2_3) القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة– :

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد القروض	10	6	9	6	7	9
قيمة القروض	554730	858800	1447853	1393250	2595821	3246680
نسبة زيادة عدد القروض	_	%40	%10	%40	%30	%45
نسبة زيادة قيمة القرض	_	%15.4	%26.4	%25.1	%46 .7	%54.43

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول(9–2) أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض متدبدب من حيث العدد، و لكن يقابله ارتفاع مستمر من حيث القيمة ،حيث كانت سنة 2008 هي الأعلى من حيث عدد القروض الممنوحة حيث بلغت 10 قروض ، ولكم هي الأقل من حيث القيمة في نفس الوقت و ذلك لتوجه المؤسسات نحو البنك مباشرة دون اللجوء إلى أي وكالة ، وبالتالي قبول كل الضغوطات و الشروط القاسية لأنه لا يوجد أمامها مجال آخر تلجأ إليه من غير البنوك ، و من جهة البنك يبقى متحفظ في ازفة من عدم التسديد ، منح القروض بقيم مرتفعة لتجنب المخاطرة و ا و كانت أعلى قيمة للقروض في سنة 2012 بقيمة 2595821 ألف دج بارتفاع يقدر ب % 46.7 رغم انخفاض عددها حيث بلغت 07 قروض فقط أي% 30 – ، ذلك يرجع لتعدد المعاملات مع البنك و كسب ثقة البنك في الزبون في تسديد القرض

الجدول رقم (4–2)–: القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق كالة تشغيل الشبابANSEJ

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد القروض	0	9	21	20	49	53
قيمة القروض	0	18829	48169	47601	126438	198443
نسبة زيادة عدد القروض	_	_	%23,33	%22.22	% 54.4	%60.61
نسبة زيادة قيمة القرض	_	_	%25.28	%25.28	%67.15	%70.07

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف _وكالة ورقلة_

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المؤسسات المستفيدة من القروض من البنك عن طريق وكالة تشغيل الشباب في ارتفاع مستمر من حيث العدد و القيمة وهذا ابتداء من سنة 2009 حيث كان عدد القروض الممنوحة09 قروض بإجمالي قيمة 18829ألف دج، مع انعدامها في 2008 ، كان ذلك لتوجه سياسة الدولة إلى تشجيع تشغيل الشباب و القضاء على البطالة، وكذلك للامتيازات الجديدة الممنوحة في اطار الوكالة خلال سنة 2009، من تخفيض في معدل الفائدة إلى % 01، وتخفيض في نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى01% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دج ،و من 10% إلى 02% بالنسبة للاستثمارات التي تصل 10 ملايين دج ، و الغاء الرهن من أجل الحصول على القروض ، وكذلك تمديد مدة استرجاع القروض إلى 08 سنوات بدلا من 05 سنوات ابتداء من سنة 2011 ، حيث يظهر ذلك جليا في سنة2012 حيث بلغت عدد القروض الممنوحة في إطار الوكالة إلى 49 قرض أي ما نسبته 54.44 %و قيمتها الاجمالية 126438 ألف دج ما نسبته 67.1 %

جدول رقم(2_5): القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق لصندوق الوطني للتأمينCNAC

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	0	0	6	13	18
قيمة القروض	0	0	0	26766	52285	61113
نسبة زيادة عدد القروض	_	_	_	%10.08	%21.66	%29.08
نسبة زيادة قيمة القرض	_	_	_	%8.67	%19.53	%25.22

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف _وكالة ورقلة_

نلاحظ من المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق cnac بدأت في عام 2011 ب 06 قروض وقيمة اجمالية قدرت بـ 26766 ألف دج و ارتفعت في السنة الموالية من حيث العدد و القيمة إلى حوالي الضعف فبلغت 13قرض وقيمة 52285 ألف دج و ذلك نظرا للامتيازات المقدمة من طرف الوكالة ، و تماشيا مع البرنامج الجديد 2009_ 2014الذي يهدف لإنشاء 20 ألف مؤسسة.

جدول رقم (2_6) القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق الوكالة الوطنية لتسييرANGEM

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	0	0	1	2	4
قيمة القرض	0	0	0	555	1750	3400

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_

هنا القرض الوحيد الممنوح من طرف البنك في اطار وكالة عام 20011 بقيمة 555 ألف دج، ANGEM وهذا لضعف الامتيازات في هذه الوكالة و نقص توجه العملاء لهذه الوكالة لتدني سقف التمويل حيث لا يتجاوز 1 مليون دج

ونلاحظ ايضا في سنتي 2012\2013 إرتفاع في عدد القروض الممنوحة من طرف المؤسسة ممت يدل على أن هناك إقبال على الأقتراض من هذه المؤسسة,

جدول رقم (2-7) حركية المؤسسات ص و م لسنة 2009 في ولاية ورقلة

عددالمؤسسات ص و م لسنة 2008	حركية المؤسسات لسنة 2008_2009				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2009
	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
4879	631	48	25	608	5487
نسبة حركية المؤسسات	%0.129	%0.009	%0.005	%0.124	%1.124

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار _ورقلة_

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2009 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 61مؤسسة أي ما نسبته 0.129% من عدد المؤسسات في سنة 2008 و اعادة انشاء25 مؤسسة أي % 0.005 من اجمالي المؤسسات في سنة 2008 و يقابله شطب 48 مؤسسة أي ما يعادل 0.009 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2008 وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2009 و المقدر ب:608 مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 5487 مؤسسة بعد ما كانت 4879 ن أي قدر التطور ب0.124%

جدول رقم (2_8) حركية المؤسسات ص و م لسنة 2010 في ولاية ورقلة

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2009	حركية المؤسسات لسنة 2009_2010				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2010
	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
5487	592	92	33	533	6020
نسبة حركية المؤسسات	%0.107	%0.016	%0.006	%0.097	%1.097

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار_ورقلة_

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2010 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 592مؤسسة أي ما نسبته % 0.107 من عدد المؤسسات في سنة 2009 و اعادة انشاء33 مؤسسة أي 0.006 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2009 و يقابله شطب 92 مؤسسة أي ما يعادل % 0.016 من اجمالي المؤسسات في سنة2009 وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2010 و المقدر ب:
533 مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 6020 مؤسسة بعد ما كانت 5487 مؤسسة أي قدر التطور ب0.097%

جدول رقم (2–9) حركية المؤسسات ص و م لسنة 2011 في ولاية ورقلة

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2010	حركية المؤسسات لسنة 2010_2011				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2011
	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
6020	571	93	51	529	6549
نسبة حركية المؤسسات	%0.094	%0.015	%0.008	%0.087	%1.087

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار _ورقلة_

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2011 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 571مؤسسة أي ما نسبته % 0.094 من عدد المؤسسات في سنة 2010 و اعادة انشاء51 مؤسسة أي % 0.008 من اجمالي المؤسسات في سنة 2010 و يقابله شطب 93 مؤسسة أي ما يعادل % 0.015 .من اجمالي المؤسسات في سنة 2010 وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2011 و المقدر ب: 529مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 6549 مؤسسة بعد ما كانت 6020 مؤسسة أي قدر التطور ب0.087%

جدول رقم : (2–10) حركية المؤسسات ص و م لسنة 2012 في ولاية ورقلة

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2011	حركية المؤسسات لسنة 2011_2012				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2012
	إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
6549	528	98	48	478	7027
نسبة حركية المؤسسات	%0.080	%0.014	%0.007	%0.072	%1.072

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغي رة و المتوسطة و ترقية الاستثمار _ورقلة_

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2012 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 528مؤسسة أي ما نسبته % 0.080 من عدد المؤسسات في سنة 2011 و اعادة انشاء48 مؤسسة أي % 0.007 من اجمالي المؤسسات في سنة 2011 و يقابله شطب 98 مؤسسة أي ما يعادل % 0.014 .من اجمالي المؤسسات في سنة 2011 وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2012 و المقدر ب: 478مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 7027 مؤسسة بعد ما كانت 6549 مؤسسة أي قدر التطور ب0.072%

الفرع الثالث : نسب تمويل البنك للمؤسسات صغيرة و المتوسطة

جدول رقم (2–11) نسب تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل سنة

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات في المنطقة	4879	4587	6020	6549	7027	8225
عددالمؤسسات الممولة	10	15	30	33	69	73
نسبةالمؤسسات الممولة	%0.20	%0.27	%0.49	%0.50	%0,91	%0.98

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف _وكالة ورقلة_

نلاحظ أن نسب مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر في ولاية ورقلة ا لا تزيد عن % 1 من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية لكن هذه المساهمة محتشمة جدا وهذا التزايد في العدد و القيمة فبدأت ب 10 مؤسسات في 2008 أي ما نسبته % 0.20 من مجموع المؤسسات الممولة من طرف البنك حتى 2013 يصل إلى 73 مؤسسة ممولة من طرف البنك أي ما نسبته0.98 % .

جدول رقم (2_12) نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك

السنة / المؤسسة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات الممولة	10	15	30	33	69	72
تمويل مباشر للمؤسسات	%100	%40	%30	%18.19	%10.15	%15.44
ANSEJ	0	%60	%70	%60.60	%70.01	%77.50
CNAC	0	0	0	%18.18	%18.84	%23.50
ANGEM	0	0	0	0	0	0

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف _ وكالة ورقلة_

نلاحظ أن المساهمة في 2008 كانت مباشرة إلى المؤسسات دون أي وكالة حيث كان عدد القروض الممنوحة 10من طرف الوكالة أما في السنة الموالية فانخفض عدد القروض الموجهة إلى المؤسسات مباشرة ،حيث ظهرت المساهمة عن طريق ANSEJ حيث كانت دائما أعلى نسبة حيث ا لا تقل على% 60 و تليها وكالةCNAC التي كانت مساهمتها في السنتين 2011_2012 و لم تتجاوز% 19 ثم وكالة ANGEM التي كان لها الظهور الوحيد و الرمزي في سنة2013فقط.

الفرع الأول : تفسير النتائج :

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول جد أن :

تراجع عدد القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة لأن معظم المؤسسات توجهت إلى الوكالات للاستفادة من المزايا الممنوحة في اطار هذه الوكالات من تخفيض في معدل الفائدة و زيادة في مدة استرجاع القرض مع تأجيل دفع القسط الأول من القرض إلى السنة الثانية و تخفيض لنسبة المساهمة الشخصية للمشروع و معظم المؤسسات المستفيدة من التمويل المباشر هي م ؤسسات صناعية (صناعة الآجر ...) لأن هذا النشاط مضمون الربحية و لا وجود لمخاطرة في تمويل مثل هذا النشاط زيادة على ذلك كان هذا التمويل لمرحلة التوسع لأن هذه المؤسسات أصبحت من العملاء الأوفياء للبنك من جراء التعاملات الكثيرة مع البنك ، بينما يظهر ابتداء من 2009 ، حيث كانت مساهمة الوكالة ANSEJ تزايد كبير في عدد القروض الممنوحة في اطار وكالة لا تقل عن 60 % من اجمالي المؤسسات الممولة حيث كانت لديها المساهمة الأكبر ،و هذا اتباعا لسياسة الدولة في هذه الآونة من تشجيع انشاء مؤسسات القطاع الخاص و القضاء على البطالة و تشغيل الشباب لل زيادة في الدخل القومي و الفردي ،وأيضا لمنح الوكالة امتيازات عديدة من تخفيض لمعدل الفائدة حتى 01 % ،وتمديد مدة استرجاع القروض من 05 سنوات إلى 08 سنوات ابتداء من 2011،و اعفاءات ضريبية و جمركية . إلا أنه يوجد رفض لبعض طلبات التمويل في اطار الوكالة لأسباب ادارية أو تقنية أو اقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- نقص في الوثائق .
- عدم كفاية الوثائق التقنية .
- عدم ثقة البنك في مرد ودية المشروع و تجنب المخاطرة .
- التقليل من التوجه لنشاط معين

أما مساهمة البنك في إطار وكالة CNAC بدأت في 2011 ب 06 مؤسسات ممولة في اطار الوكالة و اارتفعت في السنة الموالية إلى 13 مؤسسة ،وهذا مساهمة للبنك في تحقيق اهداف البرنامج الجديد 2009_2014 و هو انشاء 20 ألف مؤسسة لهذا نرى منح القروض في ارتفاع مستمر .و كانت تجربة البنك في التجربة المحتشمة حيث منحة قرض وحيد سنة 2011 وهذا لعدم تلقي طلبات في ANGEM وكالة اطار هذه الوكالة .

و يظهر لنا تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشاة و المعاد انشائها و يقابله كذلك تزايد في عدد المؤسسات

المشطوبة لأن المؤسسات المنشأة لا تزال تحتاج للمتابعة و المرافقة و التوجيه لنقص خبرة مسيريها و محدودية الموارد لأن دور البنك و الوكالات لا ينتهي عند منح القرض بل يتعدى للتوجيه و التأطير من اجل ضمان حقوقه بالدرجة الأولى و نجاح المشاريع الممولة بالدرجة الثانية . وتظهر نسبة تمويل المؤسسات من طرف البنك الوطني الجزائري في تزايد طفيف إذ لا يتعدى 01 % من اجمالى المؤسسات الناشطة في المنطقة وذلك لعدم المجازفة و تحمل المخاطر وتطبيقا لسياسة البنك المركزي (نقص المرونة ، مركزية القرارات) .

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات :

نستنتج مما سبق أن البنك يقوم بالتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقتين هما :

الطريقة المباشرة : أي أن المؤسسة تتقدم بطلب للبنك دون أي وسيط فيها البنك يطلب عدة ضمانات و يفرض معدل فائدة عالي يتراوح بين 5.25 % حتى 7.75 % سنويا لمدة 05 سنوات ولا يعطي اي امتيازات و لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة .

الطريقة الغير مباشرة (عن طريق وكالات الدعم) : حيث يتلقى البنك طلب قرض عن طريق أحد الوكالات الداعمة ثم يقوم بدراسة الملف و اتخاذ قرار التمويل حيث يمنح عدة امتيازات و اعفاءات و تخفيضات لهذه المؤسسات و تعتبر الوكالة الضمان الوحيد للبنك حيث لا تفرض أي ضمانات على هذه المؤسسات .

و بالتالي نقبل الفرضية الأولى أن البنوك تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة المنشأة حديثا و لكن في اطار الوكالات الداعمة فقط و لا تتحمل المخاطرة في تمويلها مباشرة .

يساهم البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضعيفة و لكن هي في تطور مستمر و هذا ما يثبت الفرضية الثانية .

الفرع الثالث : الاستنتاجات :

1. لا يعرض البنك صيغ تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات

هذه المؤسسات للتمويل و محدودية مصادرها

2. لا يتحمل البنك المخاطرة في منح القروض ، حيث يفضل تمويل المشاريع المضمونة الربحية و المردودية

3. لا يقدم البنك الوطني الجزائري تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج اطار وكالات الدعم .

4. يقتصر دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح القروض فقط .

6. لا يقدم البنك الارشادات و التوجيهات إلى المؤسسات المنشاة حديثا و يتحفظ البنك في منح القروض خارج وكالات الدعم .

8. تبقى مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة و لكن يوجد هناك تحسن طفيف في منح القروض

رغم أن البنك من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذا النوع من المؤسسات .

9. يبقى البنك مسيَّر في اعطاء القروض من طرف البنك الجهوي و لا يستطيع اعطاء القروض بدون الرجوع له .

10.تساهم وكالات الدعم في حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل اللازم مساهمة ضعيفة ولكن يضهر دورها في دراسة احتياجات هذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

11 . تلعب وكالة دعم و تشغيل الشباب الدور الرئيسي من بين الوكالات الأخرى لتوفرها على امتيازات كبيرة

الفرع الرابع : الحلول :

و من هذه النتائج نقترح على البنك الحلول الآتية :

1. تطبيق صيغ تمويل جديدة ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ظروفها و بيئتها .

2. تطبيق صيغ تمويل اسلامية كالمشاركة بأنواعها لأن الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ل يحبذون التعامل مع البنوك بالصيغ الربوية و هذا حسب عرف المنطقة .

3. طلب الضمانات من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ظروف و مجال كل مؤسسة الذي تنشط فيه .

4. تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في منح التمويل من عدمه مع رفع سقف القروض الممنوحة المسموح به بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

DEL 5. انشاء مصلحة في البنك تختص بدراسة السوق و البيئة الخارجية لمعرفة اهم المجالات الخصبة للاستثمار في المنطقة

و عرضها على المستثمرين .

6. تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة

مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_ في تمويليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- ✓ نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري –وكالة بورقلة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- ✓ يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يؤدي الى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- ✓ نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فبنك الوطني الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأفضل

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الانتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، هذا سيؤدي إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل ، ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه و من خلا ل بحثنا المستمر الاجابة على الفرضيات المطروحة و عدة نتائج و التوصيات المقترحة و أفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

- **الفرضية الأولى** : تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية ."
  أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تبيان أن من وظائف البنوك التجارية أنها تعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضي الاموال بالطلب عليها ، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات و بالتالي تساهم في تنشيط الاقتصاد.
- **الفرضية الثانية** : تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي. "
  توصلنا الى صحة هذه الفرضية من خلال ابراز هذه الآلية لقدرتها بجدارة من خلال توفير أهم أساليب و طرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكافة القطاعات الأخرى
- **الفرضية الثالثة** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي و نجاحها يعد عاملا مهما في تطوير هذا الأخير
  أثبتت هذه الفرضية صحتها بأن هذا القطاع يعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهذا من خلال توفير مناصب شغل جديدة و التخفيف من حدة الفقر و النزوح الريفي بالإضافة الى المساهمة في رفع الدخل القومي و القيمة المضافة فهي تمثل النسيج الاقتصادي لكل دولة .
- **الفرضية الرابعة** : مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهدت عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
  ثبوت صحة الفرضية و ذلك من خلال يتحقق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا و ذلك و فقا للإجراءات التي و ضعتها الدولة لتوجيهها و تحديد مجالات تدخلاتها وذلك من خلال احداث اصلاحات تغييرات و على السياسة الاقتصادية الوطنية وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص و المتمثل أساسا في المؤسسات ص و م إعطائه اكبر حرية من النشاط ، و رفع القيود و العوائق التي كانت تقيم و تحد من نشاطه في الحياة الأقتصادية.

ا

نتائج الدراسة :

❖ **النتائج النظرية** :تتلخص النتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

1. اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع الى درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالإضافة الى ذلك ان أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع و هما معيار رأس المال و معيار العمالة.
2. يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام.
3. تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتوفير الأساليب و الطرق التي تسمح بدعم و تطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل و رفع الناتج القومي و القيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة.
4. بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الصعوبات القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة

❖ **النتائج التطبيقية** : من خلال دراستنا الميدانيةفي البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة _ أستنتجنا مايلي :

1. ينفذ البنك الوطني الجزائري—وكالة ورقلة – كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه.
2. زيادة الضمانات في تقديم القروض و كل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض.
3. لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري — وكالة ورقلة– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا عام بعد عام.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل اليها :

1. : تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.
2. ضرورة مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجي اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية.
3. يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اتباع أساليب جديدة ، تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات كأسلوب رأس المال المخاطر ، و التمويل الاسلامي.
4. حث البنوك و تحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار و تنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
5. تدعيم و مراقبة صناديق ضمان القرض وعدم الزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم الضمانات في بداية نشأتها ، و تشجيع البنوك المانحة للقروض لإعفاءات ضريبية محددة مؤقتا.

آفاق الدراسة :

في هذا الاطار و بناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا و هي:

1. إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة في الفكر الاقتصادي.
2. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حل مشكل البطالة في البلاد النامية.
3. التمويل الثلاثي و دوره في انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
4. دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

اولا :المراجع بالغة العربية

الكتب :

1- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003

2- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009

3- هيا بشير بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات ص و م، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

4- رحموني الأطرش، المؤسسات ص و م ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، الطبعة الاولى، 2011

5-. حمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 1999

6- سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي ،مكتبة الأشعاع الفنية ، الجزء الأول ،الأسكندرية ، مصر ،2001

7- عبد الوهاب يوسف أحمد "التمويل و إدارة المؤسسات المالية " ، دار حامة ،لنشر والتوزيع

8- بلعزوز بن علي ،مجاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004

المذكرات و اطروحات جامعية :

1 رابح خوني ،رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويليها ، الطبعة الأولى ، مصر 2008

2- يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي ،لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتورة لجامعة الجزائر ،2005

3- عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مدكرة مقدمة لتيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003 2004

4_ فوزية حفيف،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رسالة ماجستر،كلية العلوم الأقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2009

5_ محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مذكرة مقدمة للأستكمال شهادة الماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2008

6_ حنان سلاوتي ،تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الأقتصادية ، تخصص بنوك ومالية.

الملتقيات :

1- اسماعيل شعباني ، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتواسطة ، المعهد الوطني لتجارة ، الجزائر يومي 2_3 مارس 2004

2- بوحاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003

3- عاشور كنوش، تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

4-. حياة نجار ،ماليكة زغيب دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول البنوك النجارية والتنمية الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ،7_8 ديسمبر2004

5_ سعدون عائشة ،قرومي حميد ،مداخلة بعنوان:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها ،المركز الجامعي تمنراست 3_4 مارس 2015

المنشورات الحكومية :

1_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،قانون رقم 96،234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد41، الصادر في 2 جويلية 1996

ثانياً :المراجع بالغة الأجنبية

1_Isbelle fitoussi.la PME face a sa banque. 6 performer . frence.1989.p19

الملاحق

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الإشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الواقع التمويلي للمؤسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول : أساسيات حول تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
الفرع الأول : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**5**
الفرع الثالث : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
المطلب الثاني: تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيقاتها	**8**
الفرع الأول : قروض الأستغلال	**8**
الفرع الثاني : قروض الأستثمار	**9**
الفرع الثالث : معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الثالث: أساليب تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**11**
الفرع الأول : واقع الجهاز المصرفي في الجزائر	**11**
الفرع الثاني : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**12**
الفرع الثالث : مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**14**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**16**
المطلب الأول : دراسة أطروحة دكتوراه يوسف قريشي	**16**
المطلب الثاني : دراسة مذكرة ماجستير محسن عواطف	**16**

المطلب الثالث : دراسة مذكرة ماستر حنان سلاوتي	**17**
خلاصة الفصل	**19**
الفصل الثاني :دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة _	
تمهيد	**24**
المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_	**25**
المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة_944_	**25**
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري_وكالة ورقلة_	**25**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**26**
الفرع الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري	**27**
الفرع الرابع : وظائف البنك الوطني الجزائري	**28**
المطلب الثاني:الوسائل المستخدمة في الدراسة	**28**
المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**30**
المطلب الأول : الظمانات التي يطابها البنك وعملية منح الأئتمان فيه	**30**
الفرع الأول : الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري مع متعامليه	**30**
الفرع الثاني : عملية منح الأئتمان في البنك الوطني الجزائري	**30**
المطلب الثاني : قروض الأستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _وكالة ورقلة	**32**
المطلب الثالث :قروض الأستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _وكالة ورقلة_	**33**
المطلب الرابع :إحصائيات القروض الممنوحة من طرف _وكالة ورقلة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**35**
الفرع الأول : تفسير النتائج	**37**
الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات	**38**
الفرع الثالث :الأستنتاج	**39**
الفرع الرابع :الحلول	**39**
خلاصة الفصل	**41**

خاتمة	42
المراجع	45
الملاحق	47
الفهرس	57